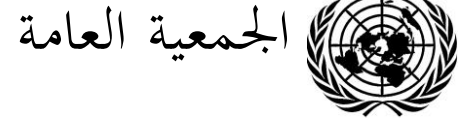


Distr.: General
26 April 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

مذكورة من الأمين العام

إضافة

- ١ - تلقى الأمين العام إخطاراً باستقالة كونا ل خاطري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) من لجنة الاشتراكات، اعتباراً من ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبناء على ذلك، سيكون مطلوباً من الجمعية العامة أن تعين، في دورتها الحالية، شخصاً لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة عضوية السيد خاطري، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
- ٢ - وقد رشحت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية سايمون هف لملء الشاغر الناجم عن استقالة السيد خاطري.
- ٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبلغ رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى الأمانة العامة أن المجموعة أيدت ترشيح السيد هف.
- ٤ - وترد السيرة الذاتية للمرشح في مرفق هذه المذكرة.



المرفق

سايمون هف (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)*

لمحة مختصرة

يعمل سايمون هف حاليا بصفة نائب المسؤول الاقتصادي الأول في وزارة الخارجية والكمونولث. وهو يملك خبرة عمل في الحكومة تمتد لأكثر من عقد، تمثلت في قيادة أفرقة متعددة التخصصات تقدم التحليل والمشورة في مجال الاقتصاد الكلي بناء على الطلب إلى الوزراء وكبار المسؤولين. ولديه قدرة مثبتة على الإنجاز بوتيرة عالية وتأثير كبير وخبرة في بناء علاقات عمل ناجحة للغاية مع الإدارات الحكومية الأخرى ومراكز الفكر وقادة الأعمال التجارية. وهو يملك أيضا معرفة متعمقة بعمل المنظمات الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة.

الخبرة المهنية

٢٠١٣-٢٠١٦: نائب المسؤول الاقتصادي الأول في وزارة الخارجية والكمونولث للمملكة المتحدة، المملكة المتحدة

يضطلع بالمسؤولية عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للعمل التحليلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية وضمان جودته. ويتولى مسؤولية الإدارة التنفيذية لفريقين من أفرقة الوحدة الأربعة. ويمثل أيضا مدير الاقتصاد بوزارة الخارجية والكمونولث في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واجتماعات المديرين العامين، في مجلس الدائرة الاقتصادية للحكومة، وفي الاجتماعات الإعلامية على المستوى الوزاري.

وتشمل النواتج الأخيرة: تحليل التطورات الاقتصادية في الصين وجوارها المباشر وتقديم تقارير عنها؛ وتحديد الفرص والتحديات التي يطرحها إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الصين المسماة "حزام واحد طريق واحد"؛ ووضع إطار لتحديد أهداف التصدير للمملكة المتحدة؛ وقياس المنافع المرتبطة بالاستثمار المباشر الداخل والخارج؛ والعمل المشترك مع المديرية المالية بشأن أهلية المساعدة الإنمائية الخارجية في المستقبل؛ وكتابة مقالة تحليلية رئيسية عن "العالم في عام ٢٠٣٠"، أدرجت في نهاية المطاف الأخير في الاستعراض الاستراتيجي الدفاعي والأمني الأخير للمملكة المتحدة.

* تصدر بيانات السيرة دون تحرير رسمي.

وتشمل الإنجازات الرئيسية أيضا ما يلي: تعزيز علاقات وحدة الاقتصاد مع وزارة المملكة المتحدة للتجارة والاستثمار، ومكتب رئاسة الوزراء، ووزارة الاقتصاد والمالية، ولجنة الاستخبارات المشتركة، وأجهزة المخابرات؛ والعمل بصفة مسؤول تنسيق لعدد من العلاقات التجارية للوحدة وأصحاب المصلحة المتعاملين معها، بما في ذلك مصرف الكومنولث بأستراليا، ومصرف بانكو بلباو فيجيا أرختاريا، وشركة جارداين ماثيسون، ومجلس الأعمال التجارية للصين وبريطانيا؛ وإقامة علاقات مثمرة للغاية مع وزارتي الخارجية الفرنسية والألمانية، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ووزارة الخارجية، بما في ذلك تنظيم اجتماعات استدرائية مرة كل ثلاث سنوات وتمثيل وزارة الخارجية والكومنولث فيها.

وشملت آخر أعماله السفر المكثف إلى مراكز عمل وزارة الخارجية والكومنولث في الخارج وغيرها من وزارات الخارجية، بما في ذلك في باريس، وبروكسل، وبرلين، وسيدني، وليما، وبيجين.

٢٠٠٦-٢٠١٢: كبير اقتصاديين في وزارة الأعمال والابتكار والمهارات، المملكة المتحدة شملت المسؤوليات الرئيسية قيادة اجتماعات إعلامية مباشرة مع وزراء ومسؤولين كبار عن التطورات الرئيسية في مجال الاقتصاد الكلي في الداخل والخارج؛ والإشراف على إنتاج إحاطات خطية بشأن أحدث البيانات والدراسات الاستقصائية الرسمية للأعمال التجارية؛ والإشراف على إنتاج "نشرة التطورات الاقتصادية الأخيرة الأسبوعية" (Weekly Economic Update) و "لوحة متابعة المؤشرات الاقتصادية الحالية" (Dashboard of Current Economic Indicators)؛ وإعداد ورقات تحليلية أطول بشأن التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه المملكة المتحدة؛ والاضطلاع بدور المدافع ضمن وزارة الأعمال والابتكار والمهارات فيما يتعلق بالتحليل الذي يقدمه فريق الاقتصاد الكلي؛ والاتصال مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين، مثل اتحاد الصناعة البريطانية واتحاد أرباب العمل في قطاع الهندسة، ومع الحكومات الأخرى من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

وشملت المشاريع الأخرى: إعداد إحاطات وتحليلات دورية للأمين الدائم بشأن الأزمة في منطقة اليورو؛ وتنسيق مدخلات وزارة الأعمال والابتكار والمهارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي في عمل مختلف الجهات الحكومية، وذلك في مجالات من قبيل التطورات في ليبيا والمخاطر على المملكة المتحدة، وتأثير سحب الرماد على اقتصاد المملكة المتحدة، وما إلى ذلك؛ والمشاركة في تأليف عدد من ورقات مجلس الوزراء بشأن الحواجز التي تعترض النمو في المملكة المتحدة في المستقبل؛ وقيادة عمل وزارة الأعمال والابتكار

والمهارات بشأن وضع سيناريوهات النمو في المستقبل؛ وتقديم المشورة الاقتصادية المخصصة للبارونة فاديرا، وبخاصة في ذروة الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والإشراف على وضع المحتوى الاقتصادي لبرنامج "الخدمة المدنية الحية" (Civil Service Live).

وشملت الأعمال السابقة عن تأثير العولمة وظهور مجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) إصدار ورقة اقتصادية بعنوان "العولمة واقتصاد المملكة المتحدة المتغير"، و "سردا" متفقا عليه يشمل مختلف القطاعات الحكومية عن فوائد العولمة وتحدياتها. ومثل أيضا حكومة المملكة المتحدة في الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بعولمة الصناعة.

٢٠٠٥-٢٠٠٦: مستشار اقتصادي في شعبة تحليل المخاطر الائتمانية بإدارة ضمانات ائتمانات التصدير، المملكة المتحدة

بصفته خبيرا في المخاطر القطرية، عمل بشكل وثيق مع وزارة الخارجية والكومنولث لإسداء المشورة إلى اللجنة المعنية بالمخاطر التابعة لإدارة ضمانات ائتمانات التصدير بشأن المخاطر الاقتصادية والسياسية في فرادى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما إيران والمملكة العربية السعودية. واضطلع أيضا بدور محوري في وضع تصنيفات ائتمانية لفرادى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استخدمتها اللجنة المعنية بالمخاطر.

وأعد ورقات غير منتظمة الصدور لكبار مسؤولي إدارة ضمان ائتمانات التصدير بشأن مخاطر قطرية محددة، بما في ذلك: تأثير الزلزال الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في اقتصاد باكستان ومطالباتها المتعلقة بتأمين اعتمادات التصدير؛ واحتمالات الربح والخسارة المرتبطة بارتفاع أسعار النفط؛ ورد الفعل المحتمل للمجتمع الدولي على قيام إيران بتخصيب اليورانيوم؛ وتأثير انهيارات أسواق الأسهم العربية. ومثل أيضا حكومة المملكة المتحدة في الاجتماعات الدورية لخبراء المخاطر القطرية التي تعقدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠٠٤-٢٠٠٥: مساعد اقتصادي في الفريق المعني بتحليلات وبحوث أسواق العمالة، وزارة التجارة والصناعة، المملكة المتحدة

شملت المسؤوليات: تقديم إحاطات إعلامية دورية عن الاتجاهات السائدة في منازعات أسواق العمل؛ وقياس التكاليف والفوائد المرتبطة بالتشريعات المقترحة لأسواق العمل في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالتمييز على أساس السن؛ وإدارة مشروع مشترك بين وزارة التجارة والصناعة ومؤسسة العمل يعنى

بأماكن العمل ذات الأداء الرفيع. وفي عام ٢٠٠٥، ساعد أيضا في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى لرئاسة الاتحاد الأوروبي في لندن بعنوان ”أماكن العمل ذات الأداء الرفيع: لأن الناس جادون في عملهم“.

التعليم والمؤهلات

١٩٩٥-٢٠٠٣: دكتوراه في الاقتصاد، المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا

كانت أطروحة الدكتوراه (تحت إشراف البروفسور سورين يوهانسن) دراسة على أساس الاقتصاد القياسي للأداء المالي للأعمال الفنية مقابل الأسهم وسندات الشركات والسندات الحكومية والممتلكات التجارية والسكنية. وحللت الأطروحة أيضا تأثير القيود التجارية المفروضة على حرية نقل الأعمال الفنية عبر الحدود في أسعار المزادات. وشملت المواضيع الإضافية للمناهج المدرّسة الاقتصاد القياسي، والأسواق المالية، والاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي، وتقنيات البحث.

١٩٩٣-١٩٩٥: درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة

شملت المواضيع المدروسة الاقتصاد القياسي، والاقتصاد النقدي الدولي، ونظرية التجارة الدولية، والاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي، والفقر، وعدم المساواة والسياسات الحكومية في أقل البلدان نموا، والاستدلال الإحصائي. وتضمنت الأطروحة النهائية مقارنة الكفاءة الاقتصادية لآليات المزادات المتنافسة باستخدام عدد من اختبارات الاقتصاد القياسي.

١٩٩٣-١٩٩٥: بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد، جامعة سالفورد، المملكة المتحدة

شملت المواضيع المدروسة الاقتصاد القياسي، والاقتصاد الدولي، والاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي والإحصاء.